التنمية المحلية المستدامة وفعّالية الأفكار
مقاربة تأصيلية من منظور فكر مالك بن نبي رحمه الله

الدكتور: أسعيد مصطفى
أستاذ محاضر " أ "

حرز الله محمد لخضر
باحث دكتوراه

كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة تأصيلية حول علاقة التنمية المحلية المستدامة بفعالية الأفكار وجودتها وقابليتها للإنجاز وتحقيق غايات التنمية خاصة في الجزائر، مركزة على أهمية توجيه الجهود نحو التنمية الإنسانية من خلال الاستثمار في رأس مال الأفكار والمعارف كموارد استراتيجية مستديمة وقاعدة أساسية لنجاح فعاليات وبرامج التنمية المحلية المستدامة، مع قراءة تحليلية لأفكار مالك بن نبي رحمه الله في هذا المجال.

Résumé:

Cette étude vise à présenté une approche conceptuelle sur les ingrédients et les priorités du développement local durable en Algérie, en basons sur l'importance de diriger les efforts vert le développement humain, a travers l'investissement dans les connaissances et les idées qui est les ressources stratégique et une base essentielle de la réussite de toutes les activités et programmes de développement durable local, à la lumière de la tendance à la valorisation des connaissances et des ressources humaines comme le plus important affluent du développement à Cette ère.

مقدمة:

لقد ركزت الأدبيات الحديثة في الاقتصاد والإدارة على دراسة مفهوم التنمية بأبعادها ومراميها المختلفة، ساعية إلى إيجاد الأنموذج الأمثل لتحقيق الرشادة الإقتصادية و الحكامة في التسيير، فبرزت عدة إسقاطات لمفهوم التنمية بحسب تعدد مجالاتها وأهدافها فنجد مصطلح: التنمية الشاملة، التنمية المستدامة، التنمية المحلية، التنمية التشاركية، التنمية المحلية المستدامة، وغيرها من الفروع المنبثقة عن تخصص التنمية.ويعتبر تعدد اختصاصات ومجالات التنمية دليلا على أهميتها ومركزيتها ضمن أولويات الدول والمؤسسات، كما أن المسار التنموي ينطلق من القاعدة المحلية ليتسع مداه في صورة تكاملية وبنائية حتى يصل إلى مستوى شمولي تتحقق من خلاله التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا السياق يبرز دور الجماعات المحلية في الاضطلاع بمهمة التنمية المحلية وإيجاد الآليات العملية لتطبيق البرامج والسياسات العامة على المستوى المحلي، وترقية الخدمة العمومية المحلية و عصرنة أدائها بتطبيق نظم الرقمنة وأسلوب الجودة الشاملة وتحقيق الرضا عن الخدمة.

إلا أن ما يلاحظ حول مسار التنمية المحلية المستدامة بالجزائر هو عدم تناسبه طرديا مع الإمكانات المادية والمالية الضخمة المخصصة لمختلف المشاريع، إضافة إلى تباطؤ الحركة التنموية عبر مختلف الأقاليم المحلية وعدم فعاليتها في أحيان كثيرة، وتركيزها على الاستثمار في الموارد المادية والهياكل والمنشآت القاعدية مهملة دور الموارد المعرفية ورأس مال الأفكار في صناعة الفارق الحضاري والتنمية المستدامة، مما يدفعنا للبحث عن الأسباب التي تقف وراء غياب النجاعة اللازمة لمشاريع التنمية المحلية المستدامةوما هي الأولويات التنموية، والمقومات الضرورية لنجاحها وترقية دور الجماعات المحلية في النهوض بأعباء التنمية وفق منظور علمي استشرافي، وذلك من خلال قراءة تحليلية نقدية لأفكار ونظريات مالك بن نبي رحمه الله حول هذا الموضوع باعتباره من أبرز الباحثين الذين أولوا هذا المجال اهتماما بالغا تأصيلا وتفصيلا، وباعتباره أخبر وأقرب إلى إدراك خلفيات البيئة المحلية الجزائرية وأسباب تأخر بناءها التنموي والحضاري.

1- إشكالية الدراسة:

سننطلق في دراستنا هذه من الإشكالية التالية: **ما هو الأثر الذي ينتجه الإستثمار في رأس مال الأفكار؟ وما مدى فعاليته في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من منظور فكر مالك بن نبي رحمه الله؟**

2- فرضية الدراسة:

أ- إن التحول الكبير الذي شهده العالم الرقمي الحديث يضع الاهتمام بالمعطى المعرفي وتنمية الإبداع ضمن أولويات مشاريع التنمية المحلية المستدامة، وهو ما يبرز دور ومكانة الأفكار في العملية التنموية وتطوير البيئة الإجتماعية و الإقتصادية.

ب- إن غياب الرشادة و الإرتجالية في تخطيط ورسم سياسات التنمية المحلية يعزى إلى الافتقار للأفكار الفعالة ذات الأثر العملي، وهو ما جعل الاهتمام منصبا على الاستثمار في رأس المال المادي وإهمال رأس المال الفكري والمعرفي، والتركيز على المؤشرات الرقمية والهيكلية في تقييم مردود المشاريع التنموية مع غياب أو ضعف نجاعتها وأثرها النوعي ميدانيا ومجتمعيا واقتصاديا وحضاريا.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في التأكيد على ضرورة إيلاء العناية التامة والجادة بفعالية الأفكار وجودتها في عصر المعلوماتية وتفتق المعارف والمدارك، أين بات الإبداع والتنافس على الجودة ونوعية الأفكار والميزة التنافسية والقيم الإضافية مطمح الشعوب الواعية ومحط اهتمام ورعاية الحكومات والنظم الراشدة. فالقفزة النوعية نحو الاقتصاد المعرفي والرقمي وما حققه من تطور باهر في مجال التجارة الإلكترونية والخدمات المعرفية والرقمية باستخدام تقنيات التواصل وتكنولوجيا المعلومات ومن خلال الاستثمار في رأس المال الفكري والإبداعي و المهاري واستقطاب الكفاءات المتميزة من كافة أنحاء العالم، كل هذا لا يدع مجالا للريب حول ضرورة تغيير نمط التعامل مع معطيات العصر الحديث، وكما يؤكد فشل سياسات المراهنة على الموارد المادية و الريعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالأخص مع التهديدات المناخية والبيئية التي تسبب فيها الاستغلال البشع و اللامسؤول لثروات الأرض والأجيال القادمة.

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الأهداف البحثية التالية:

أ- إبراز مكانة ودور رأس مال الأفكار في تحقيق البعد النوعي و المقاصدي للتنمية المحلية المستدامة.

ب- تعميق الوعي اللازم بأهمية التوجه نحو الاستثمار في الفرد (المورد البشري) وتنمية قدراته ومهاراته وإبداعاته التي لها علاقة بمواضيع التنمية المحلية.

ت- تعزيز المسار البحثي النظري والتطبيقي حول إدارة رأس المال البشري والفكري والمعرفي وعائده الإقتصادي المثمر، خاصة مع نجاح الاقتصاديات القائمة على المعرفة وظهور مجالات استثمارية بديلة عن المورد الريعي تقوم على التكنولوجيات المعرفية والتطبيقات الرقمية المتطورة.

ث- المساهمة في إعادة بعث فكر مالك بن نبي رحمه الله والتنبيه على جودة أفكاره ونظرياته التي أصلها منطلقا من محورية الإنسان والأفكار في العملية التنموية والحضارية، ومحاولة الإستفادة من أرائه التنويرية في مجال التنمية والنهضة ومسارات الإصلاح الحضاري والتغيير البنائي.

أولا/مفهوم التنمية المحلية المستدامة Développement local durable.

1- تعريف التنمية Développement: يختلف مفهوم التنمية وتطبيقاته الميدانية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الوقت الذي يقصد به في الدائرة الأولى(العالم المتقدم) تحقيق أعلى نسب من الرفاه الإجتماعي والإقتصادي وتطوير وضع المجتمع نحو الأحسن والأكمل، فهي في الدائرة الثانية(الدول النامية) تركز على توفير المتطلبات الأساسية للعيش الكريم للمواطن وتحقيق حقوقه الأساسية ومحاولة تخفيض نسب الفقر والبطالة والسعي للتحول نحو المجتمعات المتطورة والنظم الحديثة في الاقتصاد و التسيير، وبناء عليه يمكن تعريف مفهوم التنمية بصورة أشمل بأنه:" تغيير النسق الإقتصادي والإجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة هي أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر، وأكثر تلبية للإحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس، وتتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته المبدعة و الخلاقة، وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر و المستقبل، كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية و الاستغلال."[1]

فالتنمية هي عملية واعية ومخططة تستهدف تطوير كل مناحي الحياة قصد الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم ومسايرة متغيرات العصر وتحدياته، وتتخذ مشاريع التنمية منحى شموليا ينطلق من المستوى المحلي ليتسع عبر كافة ربوع الوطن، ولنجاحها على المستوى الوطني لابد من تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

2- تعريف التنمية المستدامة Le développement durable: يمكن أن نورد أهم التعريفات المشهورة للتنمية المستدامة في مايلي:

أ- عرفت **لجنة برونتلاند** التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما."

ب-كما اتفقت دول العالم في **مؤتمر الأرض عام 1992** على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة و التنمية في ريودي جانيرو البرازيلية على أنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل."

ت-وعرفتها **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** بأنها:" التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي

تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول."[2]

ث-ويعرفها **أسامة الخولي** بأنها:" عملية التغيير التي يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر و المستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان و تطلعاته."[3]

فالتنمية المستدامة في **بعدها الزمني** تعني أن لنا الحق في استعمال موارد الأرض ولكن الواجب يحتم علينا ضمان البقاء والاستمرار للأجيال القادمة. أما في **بعدها القضائي** فتعني أن كل إنسان عنده نفس الحق في موارد الأرض (مبدأ شمول المنافع). وللتذكير فإن أول مرة يظهر فيها هذا المفهوم كان في التقرير المعنون " **الاستراتيجية العالمية من أجل المحافظة على الطبيعة**" الذي صدر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة سنة 1980 وقد كرس المفهوم بعد ذلك سنة 1987 ثم في القمة الثانية في ريوديجانيرو سنة 1992 ثم في ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية في كيوتو سنة 1997 ثم في قمة جوهانسبورغ سنة 2002 تحت عنوان " تحسين حالة الكوكب" وقد تم في إطار هذا الموضوع معالجة " تعزيز المساعدة الإجتماعية والتحسن الاقتصادي" و" تخفيف المخاطر" و" ضمان التنمية المستدامة" و" تحسين الأمن"... وبالنظر لكون هذه التنمية تستهدف الإنسان في حاضره ومستقبله فلابد أن يكون الإنسان هو الفاعل المركزي في تحريك دواليبها، فهي تنمية بالإنسان وللإنسان، منه وإليه، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية كمكمل ورديف للتنمية المستدامة، وليعيد الإعتبار للبعد الإنساني في أي عملية تنموية، ذلك أن البشر هم هدف التنمية ووسيلتها.[4]

3- تعريف التنمية المحلية المستدامة Développement local durable : لقد بدأ مفهوم **التنمية المحلية Développement local** في الثمانينات يأخذ أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، هذه الدراسات التي تمثلت فيما قام به كلا من Andre joyal و Gabrielle Tremblay في كندا و Xavier Greffe في فرنسا الذي عرف التنمية المحلية على أنها:" مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد هذا الإقليم." أما د. عبد المطلب عبد الحميد فعرفها على أنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية."

إن التنمية المحلية لا تنفصل في مضمونها عن التنمية الشاملة فالكثير من الباحثين يرون أن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها هي علاقة عضوية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بل إنها لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الكل وحده فهي تتناول كل مكونات ذلك الكل بكافة جوانبه. إن هذا التكامل بين التنمية الشاملة والمحلية جعل مفهوم التنمية المحلية يعكس تماما الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة، ولكن على المستوى الجزئي ونعني بها الوحدات المحلية، ومن ثم يمكن

القول أن **التنمية المحلية** هي:" مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية." [5] يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

✓ المشاركة الشعبية Participation populaire في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

✓ توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وبالتالي **فالتنمية المحلية المستدامة** هي:" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة Flexibilité et durabilité ، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة." **تعريف الأمم المتحدة**.

أو"هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك فإن التنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية." فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني **مبدأ البناء من أسفل Le principe de construction du fond**، بأن نجعل من تنمية الأقاليم المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل، من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومعطيات المنطقة.[6]

ومن خلال هذا العرض المفاهيمي لدلالة مصطلح التنمية المحلية المستدامة نستنتج أن هذا الأسلوب من التنمية يتأسس على المنطلقات المنهجية التالية:

1. ترتكز التنمية المحلية المستدامة على بعد الاستدامة والذاتية في تحقيق النمو والتطور، أي من خلال تشجيع المواطنين المحليين على البناء الذاتي والمبادرة الفعالة والإندماج والمشاركة في التنمية.

2. نشر الوعي بضرورة المحافظة على الثروات المحلية وترقيتها لكي تستفيد منها الأجيال القادمة.

3. التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق إلا بمشاركة المواطنين ووعيهم الكامل بأهمية العمل الجماعي في ترقية المحيط والبيئة المحلية.

4. ترسيخ قيم المواطنة الفعالة والإيجابية عبر توسيع دوائر الشورى والحوار المجتمعي لتحديد أولويات التنمية المحلية في مختلف الميادين والاستجابة للحاجات الماسة والعاجلة لسكان الإقليم المحلي.

5. تجسيد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار ومنح الأقاليم المحلية سلطات فعلية عبر مجالسها المنتخبة وتعميق سلطة المجتمع المحلي في مراقبتها ومحاسبتها وتقييم أدائها.

ثانيا/ القواعد الأساسية للتنمية المحلية المستدامة.

إن التنمية المحلية المستدامة هي مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي وتصحيح الآثار غير المرغوب فيها، فأسلوب وطريقة التنمية المحلية المستدامة تعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من أجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية. وترتكز التنمية المحلية المستدامة على القواعد التالية:

1- **الموارد البشرية Ressources humaines هي القوة الدافعة للتنمية:** إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البنى التحتية، التقنيات، التجهيزات.[7]

2- إشراك أفراد المجتمع المحلي: فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية، يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن اقتناع المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة، التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات.

3- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية. فإحساس الأفراد وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع.

4- تكامل المشروعات والخطط التنموية: ويعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الإجتماعية والاقتصادية عن

بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة و متكاملة.[8]

5- الإعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه قاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية،

لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والإستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع.

6- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الإعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية، فلطالما لعبت الخصوصيات الإجتماعية والثقافية دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو إقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

7- التقويم Évaluation : يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل و يسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغيير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية.[9]

إن معيار نجاح عملية التنمية المحلية المستدامة يقاس بمدى اقتناع واستجابة المواطنين واحتضانهم واشتراكهم ودفاعهم عن البرامج التنموية المحلية، وهذا يتطلب وجود تناغم وانسجام لهذه المشاريع مع الحاجات والأولويات الضرورية للسكان المحليين، مع احترام القيم الدينية والإجتماعية والأخلاقية للمجتمع وإيجاد استراتيجيات الموائمة بين غايات التنمية المحلية ومتطلبات الإقتصاد وخصوصيات البيئة المحلية من أجل تحقيق نجاعة وجدوى المشاريع التنموية واستقطاب التضامن الشعبي اللازم والمساهمة المجتمعية في حركية التنمية المحلية وفي تحقيق أهدافها.

ثالثا/ الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة.

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما:

الأول: أهداف الانجاز Les buts de réalisation، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

الثاني: أهداف معنوية Les objectifs moraux، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن إجمالها على سبيل الذكر لا الحصر على النحو التالي:

- ✓ حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- ✓ دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- ✓ التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ✓ ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- ✓ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي الخاص والوطني والأجنبي.
- ✓ إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- ✓ تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ✓ ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- ✓ محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.[10]

إن تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة والوصول إلى نتائج إيجابية وواقعية يتطلب مستوى ضروريا من الوعي المجتمعي والحس الإجتماعي المشترك بأولويات ومجالات التنمية المحلية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء الفرد الصالح وتجذير قيم المواطنة والمسؤولية في نفوس المواطنين وتنمية روح المبادرة ومنطق العمل البناء والتخطيط الاستراتيجي بدل الشعارات أو الإرتجالية والشعبوية في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يفقد البرامج التنمية فعاليتها ومقاصدها.

وفي ظل التحول نحو **اقتصاد المعرفة Économie du savoir** ظهرت اتجاهات حديثة في العلوم السلوكية والإنسانية تبرز دور العامل الإنساني في التنمية بعد التطور الباهر الذي وصل إليه العالم الرقمي الحديث، بفعل التنمية الإنسانية والاستثمار الأمثل للقدرات والمهارات البشرية وجعلها محور عمليات وبرامج التنمية المحلية المستدامة، وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين والمفكرين السابقين والمحدثين، وأبانوا بما لا يدع مجالا للشك أن عصب التنمية بكافة أبعادها هو الإنسان، وجوهر هذا الإنسان هو أفكاره وإبداعاته وتميزه، ومن أبرز هؤلاء المفكرين مالك بن نبي رحمه الله الذي أسس لمنظور تنموي شمولي مستدام يتخذ من **رأس مال الأفكار Capitale des idées** مركزا محوريا وموردا استراتيجيا تنطلق منه جميع فعاليات وسياسات التنمية المحلية المستدامة.

رابعا/ مكانة رأس مال الأفكار في التنمية المحلية من منظور مالك بن نبي رحمه الله.

إن الم ،لاحظ في برامج السياسات العامة ومشاريع التنمية المحلية المستدامة في بلاد العالم النامي بما فيها الجزائر هو مراهنتها على الموارد المادية والمالية (الكم) وجعلها معيارا مرجعيا للإستثمار، فنسمع الحديث عن تخصيص الملايير في مشاريع تنموية مختلفة من دون الحديث عن قوة وجودة الأفكارQualité des idées المسيرة لهذه الموارد المالية الضخمة، والتي ما تلبث أن تتحول إلى هياكل وتجهيزات تتعرض إلى التلف والتخريب بعد مدة وجيزة، أو تفقد فاعليتها في الواقع ولا تعكس حجم الأغلفة المالية المخصصة لها، وللأسف أصبح هذا روتينا رسميا ثابتا، فنتفاخر بإنشاء كذا مؤسسات تربوية وجامعات ومستشفيات وشركات ومباني حكومية ومحلات تجارية دون أن نتساءل عن مردودها الإقتصادي والتعليمي والإجتماعي والثقافي والتنموي، وهل يكافئ ذلك أو يفوق مستوى الأهداف المرجوة من هذه المشاريع التنموية وهل تم تحقيق ذلك فعليا على أرض الواقع؟.

إن رؤية المجتمعات الحضارية الرائدة قد تجاوزت مرحلة **تثمين " المادة" Évaluation du matériel** إلى **تثمين "الأفكار" Évaluation des idées** ومدى قوتها وفعاليتها في صناعة التغيير نحو الأحسن، فالتنمية المحلية المستدامة تنطلق من بناء الفرد وتهيئته ليلعب دورا حاسما وإيجابيا في بيئته المحلية من خلال تحفيزه نحو العطاء والمشاركة في تقديم الرؤى والأفكار الحية.

ولقد أشاد مالك بن نبي رحمه الله بمكانة **الأفكار الفعالة Les idées efficaces** في دفع عجلة التنمية واعتبرها أساس الإقلاع والتطور الإقتصادي، بل أكد بما لا يدع مجالا للشك أن رأسمال الأفكار و المعرفة هو عصب التنمية وهو أولى بالاستثمار من عالم الأشياء أو الموارد المادية الأخرى، وهو الأمر الذي لاحظ غيابه عن برامج ونشاطات التنمية في الجزائر مما أفقدها روحها وجدواها وفعاليتها، حيث يقول مالك بن نبي رحمه الله:" **وبملاحظتنا لبعض النشاطات النموذجية في الجزائر، تمكنت في دراسة ظهرت لي منذ بضعة سنين من الإشارة بالأرقام إلى تبديد مفرط لطاقتنا**

الإجتماعية وتبذير مسرف وغير محسوس في وسائلنا وهذا مظهر من مظاهر اللافعالية التي تعزى إلى العجز في أفكارنا." [11] فمالك بن نبي عليه رحمه الله يرى أن امتلاك وتوفر الوسائل المادية والطاقات البشرية لا يؤتي ثماره ولا يحقق تنمية حقة في ظل غياب رشادة الأفكار وفعاليتها، وهذا يوضح مركزية وأفضلية الموارد الفكرية والمعرفية على الموارد المالية والمادية، بل إن هذه الأخير محكومة وموجهة بمدى فعالية منظومة الأفكار المجسدة في خطط وسياسات التنمية على المستوى الوطني والمحلي.

ويقول مالك بن نبي رحمه الله متحدثا عن شروط التنمية الاقتصادية :" **فليس من المقبول أن نستثمر ما نرغب فيه ونريده حتى بالوسائل التي هي في يد الغير، بل يجب علينا أن نستثمر ما نستطيع بالوسائل الموجودة فعلا في أيدينا، وإذن، ما هي الوسائل التي في يد شعب في ساعة الصفر من إقلاعه ؟ إن ألمانيا بعدما تعطلت تماما سفينتها في نهاية الحرب العالمية الثانية أقلعت بمقدار خمسة وأربعين ماركا للرأس فقط، لكن الاستثمار الحقيقي كان في رأس كل مواطن ألماني وفي عضلاته، وبصورة أشمل وأدق كان في تصميم الشعب الألماني وفي التراب الألماني على الرغم من فقره.**"[12] فمالك بن نبي يعتقد أن التنمية بكافة أبعادها لا ترتبط بحجم الموارد الطبيعية والمادية التي يزخر بها المجتمع، أو باستيراد الأشياء من الآخرين بل ترتكز في الأساس على ما يملكه المجتمع من أفكار حيوية ومعارف وقيم عملية وتوظيف لنتائج العلم والمعرفة على أرض الواقع واحترام لقيمة العمل والإنتاج، فالتنمية الحقيقية هي التي تصدر من الذات وبالمقدرات الفعلية للمجتمع وليس بإمكانات غيره أو استيراد الآلات والمنشآت دون التقنية الحقيقية أو محاولة الاستفادة من الأفكار وتنميتها.

إن الأفكار هي التي تبني المجتمعات وتؤسس لحضارتها، ويأتي تأكيد مالك بن نبي على دور الأفكار " باعتبارها المبدأ للحركة والحياة ويميزها عن الوثن (الذي هو مؤشر الخمول والموت) إنها تمارس طاقتها الخفية في الضمائر والتي هي الروح في بنية المجتمع لذا فهي الروح التي تنسج التناغم والفاعلية والتماسك في مسيرة الحياة." [13] كما يركز على **الفكرة البنائية Idée structurelle** التي تحفز النفس وتدفعها للبناء لا الركود أو الهدم أي مبدأ **فعالية الأفكار L'efficacité des idées** ، وهذا كان سبب النهضة اليابانية والألمانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي دمرت عالم الأشياء لهذين البلدين دون عالم الأفكار.

وكمثال على محورية دور" **عالم الأفكار**" في التنمية المستدامة للمجتمع وتأسيس بنيته التحتية وكافة موجوداته الحسية والحضارية، يعقد مالك بن نبي تحليلا منطقيا لأسباب نهضة ألمانيا في العصر الحديث بعدما استنزفت الحرب العالمية الثانية كافة مقدراتها المادية، إلا أنها استطاعت بما تملكه من رصيد فكري حيوي وفعال، إعادة ما فقدته من " عالم الأشياء" وزادت عليه، حيث يقول رحمه الله:" يمكننا، بل يتعين علينا أن نقول: إن الإنسان هو الذي يحدد في النهاية القيمة الإجتماعية

لهذه المعادلة(**إنسان + تراب+ وقت = حضارة**) لأن التراب والوقت لا يقومان –إذا اقتصر عليهما فحسب- بأي تحويل اجتماعي. **ونحن إذا ما تساءلنا إذن: بأي شيء نهض الإنسان الألماني وضعية بلاده أثناء هذا العقد المنصرم من الزمان؟** نكون ملزمين بالجواب عن سؤالنا هذا بطريقة واحدة لا غير، وهي أن أفكاره وأفكاره فحسب هي التي أتاحت له أن يحقق ذلك النهوض. وهذا أمر حقيقي – وحقيقي بصورة لا مجال للريب فيها- سيما وأن حرب 1939-1945 قد خربت عمليا(عالم الأشياء) في ألمانيا، بمصانعه وآلاته ومناجمه وبنوكه ومختبراته، فكل هذه الأشياء كانت قد دمرت وأتلفت.

إذن فقد كانت ألمانيا على وجه الدقة -وبطريقة تكاد تكون رياضية- لا تملك سنة 1945 أي مجموعة من (الأشياء) ولكن مجموعة من (الأفكار) فحسب، وهي قد كونت من جديد وابتداء من هذا "الرأسمال" المفاهيمي Capital conceptuel كل حياتها الإجتماعية، واحتلت مجددا مكانتها السياسية في العالم. إن تجربتها بالنسبة إلينا لا تقدر بثمن فهي تتيح لنا أن نستخلص بطريقة علمية، أن قيمة مجتمع معين في فترة ما من تاريخه لا يعبر عنها بمجموعة " الأشياء" في هذا المجتمع ولكن بمجموعة أفكاره."[14]

كما يعيب مالك بن نبي إهمال عالم الأفكار في مجتمعاتنا الإسلامية وعدم إيلائها أية أهمية أو إدراك دورها في الإقلاع الإقتصادي والطفرة التنموية حيث يقول:" **إن الأفكار لا تتمتع في المجتمع الإسلامي بقيمة ذاتية، تجعلنا ننظر إليها بصفتها أسمى المقومات الإجتماعية، وقوة أساسية تنظم و توجه قوى التاريخ كلها، وتعصمها بذلك من محاولات الإحباط مهما كان نوعها.**" [15] إن الفقر الحقيقي من منظور مالك بن نبي ليس في قلة الموارد وإنما في فقر الأفكار وضعف آليات الإستثمار وانعدام الرؤية الرشيدة والسليمة لمشاريع التنمية، وفي هذا السياق يقول رحمه الله: " ونلاحظ هنا أن القضية لا تتصل بفقر في الوسائل لأن العمل هو الذي يخلقها ولكن بفقر في الأفكار.[16]

لقد أبان مالك بن نبي بما لا يدع مجالا للريب أن الأفكار والمعارف هي المورد الحقيقي لكل المجتمعات الإنسانية وهي رهان تنميتها الشاملة والمستدامة، بما تحتويه من عناصر فعالة تبعث في النفس روح الإرادة والعزيمة والتحدي، وتجعل مشاريع التنمية قائمة على أطر علمية وقواعد صحيحة في الإستثمار والإستغلال الأمثل للفكر والعلم والإنسان والتراب والوقت والجهد والمال.

خامسا/ الفعالية الفكرية والبناء التنموي عند مالك بن نبي:

ويقصد مالك بن نبي رحمه الله بفعالية الأفكار أي حيويتها وقابليتها للتطبيق والتغيير نحو الأحسن، فهي تلك الأفكار التي تملك قيمة الدافعية La valeur de la motivation نحو الإنجاز والتحفيز للعمل والإتقان والإجادة، حيث "يرى مالك بن نبي أن الفعالية L' efficacité تعد إحدى خصائص العقل الغربي، كما يرى أن الفعالية تكون على المستوى **الفردي والاجتماعي**، فالفعالية على

المستوى الاجتماعي تعني القدرة على توليد ديناميكا اجتماعية وذلك بالدخول في تخطيط منهجي لا يحتوي خليطا من الأفكار المتناقضة.

إن ما يفصل المجتمعات في هذا القرن هو مدى فعاليتها التي تتفاوت درجتها من مجتمع إلى آخر، فأصبحت عنصرا أساسيا في فلسفة العصر التي تعنى بتقدير الكم، حتى أن التقدم أو التأخر الحضاري يمكن أن يلاحظه الإنسان من خلال ملاحظة عامل الفعالية أي أنه بوسعنا "أن ندرس حضارة ما، بملاحظة الطريقة التي يتبعها الإنسان ليتفاعل مع بيئته".[17]

وفي هذا الإطار نود أن نبين أن من بين أبرز الأسباب التي تقف عائقا أمام نجاح التنمية المحلية هو افتقار مجتمعاتنا إلى **" المنطق العملي"**، وهذا الأمر مرهون بحجم ونوعية الأفكار الموجودة في هذه المجتمعات، مما أدى إلى هدر واستنزاف الثروات والطاقات الإقتصادية والإجتماعية التي تزخر بها أكثر من غيرها، وذلك لغياب عنصر الفعالية الذي يحول هذه الطاقات إلى نتائج ومكتسبات ذات قيمة، وفي هذا الصدد يقول ابن نبي:" **والواقع أننا عندما نحلل بعض النشاطات النموذجية في المجتمع الإسلامي، نلاحظ أن (التبديد) هو الغالب بكثير في معظم الأحيان على (المحصول).**[18]

فالفعالية والإنجازية Efficacité et réalisation كما يقول الدكتور **الطيب برغوث**:" تمنح أداء الفرد والمجتمع والأمة، قدرات تنفيذية عالية متجددة، على مباشرة أداء مهام تدبير شئون المجتمع، ورفع وتيرة فعالية الدفع الاجتماعي والحضاري للأمة إلى مستوياتها النموذجية التي تمكن الأمة من تحقيق ذاتها، والتكفل بحاجاتها، ومواجهة التحديات والأخطار التي تحيط بها."[19]

ويشير مالك بن نبي في سياق مماثل إلى أن من أخطر ما يؤرق مجتمعاتنا إضافة إلى وهن (اللافعالية) هو تبرير هذا الوهن، بحجج واهية تؤدي إلى استبقائه وعدم علاجه، ويسمي مالك بن نبي هذه الحجج المقدمة ب" الترهات"، مثلا: فبدل أن نرجع أسباب هذا التدهور الإقتصادي إلى مشكل التبديد أو غياب أفكار جدية ومفيدة للاستثمار، نرجعه إلى الفقر أو قلة الموارد أو أسباب أخرى بعيدة عن أصل المشكلة، وفي هذا يقول ابن نبي:" **فنحن لا نعاني اللافعالية فحسب، ولكننا نخترع شيئا ما: (ترهة) معينة لاستبقائها! ونحن عندما نتفحص عن كثب حياتنا الإجتماعية، نجد فيها ما لا يستهان به من الترهات من هذا القبيل بغية تبرير لا فعاليتنا.**[20]

وهذا ملمح دقيق وتشريح للعلل التي تقف حاجزا أمام تقدم مشاريع التنمية المحلية المستدامة في بلدنا وهي غياب **منهجية النقد الذاتي Méthodologie d'autocritique** والاعتراف بالخطأ، وفي هذا السياق يشير مالك بن نبي إلى خطورة الأفكار الميتة والقاتلة mortes et Les idées mortelles التي تدمر البناء الإجتماعي من داخله وتقهر الإرادة وتقتل فيها روح الإبداع والتنافس، وهي الأفكار الموروثة خلفا عن سلف والتي ترسخ في النفس شعور الخمول والنقص والقابلية للاستعباد والتبعية للغير، وعدم الثقة بالذات والرضا بواقع الحال ونبد التغيير والتجديد،

وتقتل في النفس القدرة على الإبداع والاستقلالية، فكل مجتمع كما يقول مالك بن نبي رحمه الله:" **يصنع بنفسه الأفكار التي ستقتله لكنها تبقى بعد ذلك في تراثه الإجتماعي(أفكارا ميتة) تمثل خطرا أشد عليه من خطر(الأفكار القاتلة)، إذ الأولى تظل منسجمة مع عاداته وتفعل مفعولها في كيانه من الداخل، وتكون- ما لم نجر عليها عملية تصفية- الجراثيم الموروثة الفتاكة التي تفتك بالكيان الإسلامي من الداخل، وهي تستطيع ذلك لأنها تخدع قوة الدفاع الذاتي فيه.**" هذه العادات والأفكار... التي تكون الرصيد السلبي الموروث عن عهود الانحطاط هي التي تخلق في النفس الإنسانية والمجتمع مركب القابلية للاستعمار، فسبب الكثير من عوامل التعطيل والركود التي يعانيها العالم المتخلف، إنما تنطلق من ذاته باعتباره قابلا للاستعمار."[21]

ولبيان مدى خطورة الأفكار الميتة وأثرها السلبي على البناء التنموي للمجتمع، عقد مالك بن نبي مقارنة مفيدة بين المجتمع الياباني والمجتمع الإسلامي، " فإنهما دخلا المدرسة الغربية في الوقت نفسه تقريبا- حوالي سنة 1860- ولكن الحقيقة التاريخية التي لا جدال فيها هي أن النتيجة اختلفت تماما إذ نجد بعد قرن " معجزة اليابان" في ميدان الفن والصناعة والاقتصاد، ومن طرف آخر المجتمع الإسلامي نجد دون ريب، مجهودا لا ينكر فيما نسميه " النهضة" ولكنه مجهود تشله" الأفكار الميتة" الموروثة من عهد ما بعد الموحدين. فمعجزة اليابان لا تفسر قطعا إلا بموقف فيه فعالية أكثر اتخذه اليابان من الثقافة الغربية لأنه تخلص من الأفكار الميتة الموروثة من عهد" الشوغون".[22]

ولتوضيح اهتمام مالك بن نبي بالجانب الاستشرافي اهتمامه بدراسة الطاقة الشمسية وإمكانات استخدامها للاستفادة منها في إعمار بعض الدول العربية، وهذا الطرح من مفكر يقدم أفكاره لا باعتباره مهندسا وإنما بوصفه منظرا اجتماعيا وإسلاميا، يعد دون شك نقلة نوعية مهمة، نقلة من الفكر التجريدي الذي غالبا ما يهتم بالكليات والنظرة الشمولية على حساب التفاصيل العملية من ناحية، وعدم إعطاء مسألة الجوانب المادية من حياة أمة ما تستحقه من اهتمام من ناحية أخرى. إن اهتمام مالك بمثل هذه الأمور إنما هو تأكيد عملي تطبيقي لطرحه فكرة فاعلية الأفكار، والتأكيد على ضرورة أن يكون رواد الفكر الإسلامي عناصر منتجة في مجتمعها، إذ لا يكفي –كما يؤكد مالك- أن تكون فكرة ما صادقة أو صحيحة في جوهرها، بل ينبغي أن تقدم لها الضمانات العملية التفصيلية لإنجازها والعمل على فاعليتها."[23]

إن ملاحظتنا لبرامج التنمية المحلية ومشاريع الإصلاحات في الدول النامية تجعلنا نؤكد على عدم نجاعتها وفعاليتها، فرغم ما يرصد لها من أغلف مالية كبيرة إلا أنها لا تحقق ما يؤمل منها وفي أحيان كثيرة يتم التراجع عن بعض البرامج والسياسات بعد أن استنزفت أموالا وجهدا ووقتا وطاقات عظيمة، والاعتراف بعدم تلاؤمها مع المنتظم الاجتماعي المحلي دون محاسبة أو تقييم للتكاليف والجهود المهدورة، ومرد هذا التخبط هو غياب التخطيط الاستشرافي المؤسس على رؤى وأفكار نابعة

من أصالة المجتمع ومتطلباته الحقيقية للنهوض والإنماء، كما أن نجاعة الأفكار جودتها لا تتمتع بأي قيمة معيارية لدى صناع القرار والمشرفين على رسم السياسات العامة والمحلية في هذه الدول، فالعبرة بما تملكه من الموارد المالية والمادية وبالبنى والأرقام دون الأفكار والمناهج والخطط الاستشرافية المحكمة، وهو ما يجعلها تفقد مزيدا من الوقت والثروة والجهد وتستنزف طاقة الإنسان وروحه.

سادسا/ضرورة الانتقال من منطق التكديس إلى البناء لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

إن نجاح التنمية المحلية المستدامة يتطلب إعادة هندسة الوعي المجتمعي، من خلال تغيير الذهنيات والأفكار التي ساهمت في الإخفاق والهدر – النقد الذاتي- والتركيز في تقييم نتائج التنمية على الكيف وليس الكم، وعلى النوع والجودة وليس على العدد والأرقام، فليست العبرة بعدد السكنات المنجزة بقدر ما تكون العبرة في قيمة السياسة السكانية المنتهجة وعدالتها في التخفيف من أزمة السكن على أرض الواقع، وليست العبرة بملايين المتخرجين من الجامعات بقدر ما هي في جودة ما تلقونه من تعليم وجودة ما يقدمونه من أداء وكفاءة، وكذا جودة السياسات المتخذة للاستثمار في الملايين المتخرجة من الجامعات؟ فمعيار نجاح التنمية المحلية هو الاحتكام إلى النتائج والواقع وليس لمنطق التنظير والأرقام الخالية من الروح وهذا ما يسميه مالك بن نبي "**منطق التكديس Logique empilable**". وقد أكد مالك بن نبي على هذه الحقيقة في غير ما موضع منوها بالتجربة الألمانية عندما انطلقت من رأسمالها الحقيقي الموجود في رأس كل ألماني، لأن استيراد القوالب الجاهزة لا يؤسس مجتمعا ولا حضارة، وإنما يعطيك ركاما أو تكديسا، وينمي في نفوس أفراد تلك الشعوب صفات الإتكالية و اللامسؤولية والخمود والجمود الفكري والعملي.

فبناء **مجتمع وظيفي Société fonctionnelle** يقتضي" تجنب الإتكال على الغير وتحاشي أسلوب الإستيراد والتكديس، فلا يتحضر شعب إلا إذا امتلك وعيا حضاريا يميز بين البناء والتكديس وبين الإنتاج والإستيراد، فالبناء وحده هو الذي يأتي بالحضارة لا التكديس ولنا في أمم معاصرة أسوة حسنة، إن علينا أن ندرك بأن تكديس منتجات الحضارة الغربية لا يأتي بالحضارة."[24]

"لذا يرى مالك بأن العالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية، ويجب أن تعتمد النهضة الاقتصادية على الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية وكنقطة تلاق تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسة في البرامج المعروضة للإنجاز."[25]

وفي هذا السياق نورد عرضا موجزا لأهم أفكار وأقوال ونظريات مالك بن نبي رحمه الله حول شروط التنمية والبناء الحضاري والاقتصادي ومركزية عالم الأفكار في نهضة المجتمعات، والتي

تجسد محور فكر مالك بن نبي وأطروحاته التأصيلية لمفهوم النهضة والحضارة والتنمية التي فصلها وبسطها في مؤلفاته، ومن هذه الأفكار:

* الرأسمال الاجتماعي للأمة هو باستمرار؛ الإنسان والتراب والوقت والفكرة المركبة.

* البناء الحضاري ناتج تفاعل تكاملي لعالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء وعالم العلاقات الاجتماعية.

* فاعلية الأفكار تخضع لتماسك وحيوية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

* إن أزمة العالم الإسلامي منذ زمن طويل لم تكن أزمة في الوسائل، وإنما في الأفكار الأصيلة، إن أدواءنا القاتلة تكمن في عالم أفكارنا.

* الحضارة هي التي تلد منتجاتها، ولا يمكن بناء حضارة بشراء منتجات حضارية أخرى.

* الحضارة حركة بناء تراكمي متكامل وليست عملا تكديسيا.

* كل فراغ إيديولوجي لا تملأه أفكارنا ينتظر أفكارا قد تكون معادية لنا.

* إن ما ينوب (يصيب) المجتمع من مخاطر، ليس من قلة أشيائه بل من فقر أفكاره.

* وغنى المجتمع لا يقاس بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار.

* الاستقلال السياسي والاقتصادي للمجتمع مرهون بالاستقلال في مجال الأفكار.

* الحضارة لا تصنع بالاندفاع في دروب سبق السير فيها، بل بفتح دروب جديدة.

* حركة البناء الحضاري لا يمكنها أن تنجح، إلا إذا كانت قواها جميعا في حركة تكاملية، وهذه الحركة في اتجاه صاعد.

* إن مقياس نجاح أو فشل أية حركة تغييرية هو بقدر ما تحافظ على محتواها أو تضيعه في الطريق.

* إن التغيير الاجتماعي الذي لا ينفذ إلى تغيير النفوس، لا قيمة له. وإنها لشرعة السماء: غير نفسك تغير التاريخ.

* الطريق غير المنهجي هو أطول الطرق في عملية البناء الحضاري.

* إن جهودنا التجديدية فيها حسن النية وليس فيها رائحة منهج.

* الإقلاع الحضاري مرتبط بمعادلة تقدم الواجبات على الحقوق بل وتفوقها عليها.

* النقد الذاتي عامل تطهير جوهري للنفس والمجتمع من أسباب الضعف والاختلال، يجب أن ينطلق إلى أبعد مدى في حياتنا، وأي تعطيل له، يعد خدمة للاستعمار والاستبداد.[26]

ومن خلال قراءة نقدية واستنباطية لدلالات هذه الأفكار وإيحاءاتها المقاصدية نلاحظ أن منطق مالك بن نبي ورؤيته لنجاح التنمية المحلية لا يعترف إلا بالمنهج العملي والعلمي، معتمدا على البناء الذاتي المنطلق من الإرادة الذاتية لأفراد المجتمع، وعلى مقدراته ونجاحاته وليس على نجاحات غيره.

الخلاصة والاستنتاجات.

إن تطور أساليب الحياة التي فرضتها متغيرات القرن الواحد والعشرين من العولمة وتكنولوجيات الإعلام والإتصال جعلت العالم كله منكشفا على نفسه فيما يسمى بالإنكشافية الإعلامية التي أتاحت لكل مواطن في الدول النامية الإطلاع على نماذج وصور التنمية في الدول المتطورة، مما زاد في مستوى وعي الأفراد وتطلعاتهم وكذا ونوعية وحجم حاجياتهم وطلباتهم، وهو ما يشكل تحديا كبيرا للمسؤولين على رسم السياسات المحلية وعلى برامج التنمية المحلية، يتمثل في ضرورة مواكبة هذه التحولات وتغيير أساليب الإستجابة لطموحات المواطنين، وهو ما يدفع نحو تركيز الإهتمام على العنصر البشري وجعله محور عمليات التنمية المستدامة ومنطلقها وغايتها، وتثمين المعرفة باعتبارها سلعة استراتيجية وفق منظور اقتصاد المعرفة، فالتنمية بمختلف أبعادها ومجالاتها تنطلق من بناء الفرد وتكوينه قبل بناء الهياكل أو استيرادها.

وتثمينا لما ورد في هذه الدراسة فإننا نتقدم بالتوصيات و الإقتراحات التالية:

1-إن تحقيق تنمية محلية مستديمة لأي مجتمع يجب أن تتأسس على قدراته الذاتية وأفكاره وأسلوبه في إدارة شؤونه وحل أزماته المحلية.

2-تنطلق عمليات التنمية المحلية المستدامة من جدوى وفعالية الأفكار وانسجامها مع البيئة المحلية ولا يمكن تحقيقها بمنطق الاستيراد والتكديس أو بأفكار الآخرين.

3-يجب تشجيع ثقافة المقاولاتية والصناعات المصغرة والمشاريع المحلية وتوسيع دوائر الإستثمار في جميع الأنشطة الصناعية و الفلاحية والسياحية الهامة خاصة على مستوى الأقاليم المحلية.

4-التوعية بأهمية العمل التطوعي التنموي من خلال مساهمات رجال الأعمال في تطوير البنى التحتية وإنجاز المشاريع المحلية بصفة تطوعية مقابل تحفيزات وتسهيلات تقدمها المؤسسات الولائية والبلدية للمبادرين والمنخرطين في مشروع الإنماء المحلي التطوعي.

5-تشجيع وتنويع مجالات " **الوقف الإسلامي**" لتشمل تأسيس المدارس والمستشفيات وتعبيد الطرق وإنشاء الجسور والمكتبات والمحلات والشركات وعدم حصرها في بناء المساجد، لأن فكرة الوقف

أوسع من مجرد قصرها على المجال الديني فحسب، إضافة إلى مردودها الإقتصادي الهادف والمثمر ومساهمتها في فتح مناصب العمل وسد حاجات المجتمع والسعي لترقية ثقافة المواطنة الإيجابية.

6-العمل على الترويج لفكرة " **الوقف المنتج**" الذي يكون في صورة عقارات صناعية أو فلاحية ومحلات وموارد محلية ذات بعد استثماري يضاف إلى موارد الجماعات المحلية ويوضع تحت إدارتها ومسؤوليتها في المجالات التي أوقف لأجلها.

7-تطوير المستوى التعليمي والإرتقاء بدور الجامعات على المستوى المحلي وجعلها رافدا فعالا للتنمية المحلية من خلال ربطها بالميدان الاقتصادي وإنشاء مراكز البحث ودوائر المعرفة والاستشراف والاستشارة والأخذ بآراء الخبراء والمتخصصين والتوجه نحو نموذج" اقتصاد المعرفة".

الهوامش:

1- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج. **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2011/2010، ص 52 .

2- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف- ،2011/2010، ص 11.

3- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر. **أطروحة دكتوراه**، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 74.

4- نور الدين روابنية، التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع. **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 191.

5- علواني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية. **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس –سطيف-، العدد 10، 2010، ص 186.

6- بوقرة رابح وعريوة محاد،" **إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة**". مداخلة مقدمة في" الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة في 15-16 نوفمبر 2011، ص 8.

7- بوقرة رابح و عريوة محاد، مرجع سابق. ص 10.

8- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية سطيف. **أطروحة دكتوراه**، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/ 2011، ص 102 -103.

9- المرجع نفسه، ص 103 – 105.

10- بوقرة رابح و عريوة محاد، مرجع سابق. ص 9.

11- مالك بن نبي، **فكرة كمنويلث إسلامي**. دمشق: دار الفكر، 2000 ص 61

12- مالك بن نبي، **بين الرشاد و التيه**. دار الفكر ، دمشق، 2002، ص 172.

13- عمر بن عيسى، **مالك بن نبي في تاريخ الفكر الاسلامي وفي مستقبل المجتمع الاسلامي.** (دمشق: دار الفكر، ط1، 2007)، ص 35.

14- مالك بن نبي، **فكرة كمنويلث إسلامي.** دمشق: دار الفكر، 2000، ص 53.

15- مالك بن نبي، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة.** دمشق: دار الفكر، ط9، 2009، ص 82.

16- مالك بن نبي، **بين الرشاد و التيه.** مرجع سابق، ص175 .

17- عائشة أم محمد، **الإقلاع الحضاري عوائق و مقومات .. إسقاطات فكر مالك بن نبي،** مقال مأخوذ من موقع:

http://www.binnabi.net/infos/detail/ بتاريخ 1719:55 على الساعة 2017/2/

18- مالك بن نبي، **فكرة كمنويلث إسلامي.** دمشق: دار الفكر، 2000. ص 61.

19- الطيب برغوث، **الطريق إلى عالم مالك بن نبي الفكري.** مقال مأخوذ من موقع:

http://www.binnabi.net/infos/detail/. بتاريخ: 2017/04/13 على الساعة: 23:57

20- المرجع نفسه ، ص 62.

21- الطاهر سعود، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي.** بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، 2006، ص 149.

22- مالك بن نبي، **في مهب المعركة إرهاصات الثورة.** دمشق: دار الفكر، 2002 ، ص 134.

23- أبو بكر أحمد باقدر،" مالك بن نبي..شاهد على العصر". **مجلة فيصل،** الصادرة عن دار الفيصل الثقافية، الرياض (السعودية) العدد 196، أفريل 1993 ، ص 39.

24- جلالي بوبكر، **البناء الحضاري عند مالك بن نبي.** (الجزائر: دار المعرفة، د ت ن)،ص 97.

25- عدنان خليل باشا، " إشكالية التخلف والمعادلة التنموية عند مالك بن نبي". **مجلة فيصل،** الصادرة عن دار الفيصل الثقافية، الرياض (السعودية) العدد 196، أفريل 1993، ص 35.

26- الطيب برغوث، مرجع سابق.